أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في
الاقتصاد اليمني
دراسة تحليلية وصفية للفترة (2015-2017)

The Impact of War on Some Macroeconomic
Variables in The Yemeni Economy
A Descriptive Analytical Study for
the Period (2015-2017)

د عبده مدهش صالح الشجري⁽¹⁾
Dr.Abdo Modhish Saleh Al-shigri

<https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.8>

(1) أستاذ الاقتصاد المساعد- كلية العلوم الإدارية برءاع- جامعة البضاء
عنوان المراسلة: Alshigri2oo2@yahoo.com

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة، سعر الصرف، الميزان التجاري، المديونية. وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية: انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل تراكمي خلال السنوات الثلاث الأولى للحرب وصل 55%. بلغ عجز الموازنة العامة بعد الحرب خلال الفترة 2015-2017 كمتوسط 740.2 مليار ريال وبزيادة قدرها 70%، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكّلت 13.7% بينما كانت قبل الحرب 6.3%. بلغ العجز في الميزان التجاري كمتوسط للفترة (2015-2017) 1330 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 24.8%. انخفضت قيمة العملة بالمتوسط خلال الفترة 2015-2018، بمعدل سنوي 66%. ارتفعت المديونية بعد الحرب بشكل حاد، وشكّلت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 128% كمتوسط للفترة (2015-2017). كلمات مفتاحية: اقتصاد الحرب-الناتج المحلي الإجمالي-الموازنة العامة-العجز في الميزان التجاري-سعر الصرف

Abstract

The study aimed at identifying the impact of the war on some macroeconomic variables, namely: gross domestic product, public budget, exchange rate, trade balance, and indebtedness. The study concluded that gross domestic product shrank at a cumulative rate of 55% during the first three years of the war. After the war and during the period 2015-2017, the public budget deficit amounted to an average of 740.2 billion riyals, with an increase of 70%, and accounted for 13.7% of the GDP, compared to 6.3% before the war. The average deficit in the trade balance for the period 2015-2017- amounted to 1330 billion riyals, and as 24.8% of the GDP. The currency's value, on average, decreased at an annual rate of 66% during the period 2015-2018-. The debt rose after the war, and constituted 128% of the GDP as an average for the period 2015-2017-.

Keywords: war economy, GDP, gross, general budget, trade balance deficit, exchange rate.

المقدمة:

طالت مدة الحرب في اليمن وانعكست تبعاتها على الاقتصاد والمجتمع، وتزايدت مؤخرًا مؤشرات تفاقم أزمة الاقتصاد اليمني مُنذرةً باقترابه من حافة الأُمُحْيَار الكُلِّي، مما قد يُجْلِف تداعيات هائلة ومأساوية على حياة الغالبية العظمى من السكان الذين يُعانون -أصلاً- من ظروف معيشية صعبة منذ عدة سنوات. يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تنعكس على أداء الاقتصاد برمته، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري، وأسعار الصرف للعملة المحلية، وتفاقم المديونية. ومن ثم تسلط الضوء على أبرز المؤشرات لاستفحال الأزمة الاقتصادية الراهنة، من خلال التحليل المقارن من قبل ومن بعد الحرب، والتعرف على أسبابها، وتقييم القصور في السياسات، وتستكشف أهم التداعيات المحتملة لها، ووضع المقترحات والحلول للحد من تفاقم الأزمة الاقتصادية في ظل اقتصاد الحرب.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الباحث واجه صعوبة في الحصول على البيانات للمتغيرات محل الدراسة سواء على المستوى الرسمي أو الإقليمي بعد عام 2017، وما نشر منها وجد فيها الباحث اختلافًا وبونًا شاسعًا لا يوثق في الاعتماد عليها. لذا اقتصر التحليل بشكل أساسي على السنوات الثلاث (2015-2017) بعد الحرب.

مشكلة البحث:

للحرب آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى المستوى المعيشي للمجتمع، هذه الآثار قد تنذر باختلالات اقتصادية كلية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة، وسعر الصرف، والميزان التجاري، والمديونية بعد الحرب تهدد الوضع الاقتصادي. من هنا تأتي مشكلة الدراسة لتجيب على التساؤل إلى أي مدى كان تأثير الحرب على تلك المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى انعكاساتها على تهديد الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي للسكان.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية، وهي للحرب تأثير سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية. ومنها تتفرع الفرضيات التالية:

1- يوجد أثر سلبي للحرب على الناتج المحلي الإجمالي.

- 2- يوجد أثر سلبي للحرب على وضع الموازنة العامة.
- 3- يوجد أثر سلبي للحرب على وضع الميزان التجاري.
- 4- يوجد أثر سلبي للحرب على قيمة العملة المحلية.
- 5- يوجد أثر سلبي للحرب على الدين العام المحلي والخارجي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة كونها تعد من الدراسات الأولى التي خاضت في تحليل الآثار الاقتصادية للحرب على المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2015-2017) ، والتعرف إلى مواطن الخلل في الأزمة الاقتصادية الراهنة، والضعف في السياسات المتبعة لاقتصاد الحرب، ومن ثم تتوصل الدراسة إلى اقتراح الحلول والسياسات الملائمة في ظل اقتصاد الحرب.

أهداف البحث:

- 1- تهدف الدراسة التعرف إلى تحليل الإطار النظري لاقتصاد الحرب.
- 2- التعرف إلى الآثار الاقتصادية للحرب على بعض المتغيرات الكلية، وهي معدل الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى العجز في الموازنة العامة ومدى التدهور في سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري وتفاقم المديونية.
- 3- التعرف إلى مدى اتباع الحكومة السياسات الاقتصادية الملائمة للتكيف مع اقتصاد الحرب.

منهجية الدراسة:

ولغرض تحقيق هدف الدراسة وإثبات فرضياته، اتبع الباحث المنهج الوصفي من خلال التحليل المقارن للبيانات الرسمية المنشورة، والمنشورة في المنظمات والتقارير الإقليمية والدولية لمتغيرات الدراسة، بأخذ المتوسطات لثلاث سنوات (2012-2014) قبل الحرب و(2015-2017) بعد الحرب، وفقاً للبيانات المتاحة.

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة (Ehmer.) وهدفت إلى دراسة أثر الحرب الأهلية في سيري ليون على الاقتصاد الكلي للفترة (1991-1999) باستخدام تحليل الانحدار الخطي، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل النمو انخفض كمتوسط خلال فترة الحرب إلى (-5.1%) بينما قبل الحرب كان (2.5%).

2-دراسة (Serneels and Verpoorten.2012) وهدفت إلى تحليل أثر الصراع المسلح على الأداء الاقتصادي في راوندا، ابريل 1994 وفقاً لمناطق الصراع باستخدام بيانات المقطع العرضي، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ تدمير رأس المال البشري والمادي كان أكبر في مناطق العنف من المناطق التي لم يشملها العنف.

3-دراسة (Peace Research Institution Oslo (PRIO).2012) وهدفت إلى تحليل أثر الصراع المسلح على أهداف التنمية الالفية (MDGs) للأمم المتحدة، باستخدام البيانات الخمس سنوات مع المقطع(intervals). وتوصّلت الدراسة إلى أنّ للصراع أثرٌ سلبيٌّ واضحٌ على معدلات الفقر والمجاعة والتعليم الأساسي ودخل الفرد من GDP وتوقع الحياة وموت الاطفال.

4-دراسة (Imai and Weinstein.2000) وهدفت إلى قياس أثر الحرب الأهلية على الاقتصاد في مناطق النزاع من خلال البيانات للفترة من 1960-1996 باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS)، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ معدل النمو في مناطق الصراع يتقلص بمعدل 1.25% سنوياً. والاستثمار المحلي انخفض بنسبة 4% سنوياً، بينما وجدت الدراسة عدم التأثير على الموازنة العامة.

5-دراسة (Bruno Schönfelder. 2005) هدفت إلى تحليل أثر الحرب للفترة(1991-1995) على الاقتصاد الكرواتي، وتوصّلت إلى النتائج التالية:

-انخفض تسويق منتجات قطاعي الإنتاج والخدمات إلى النصف في بداية التسعينات.

-وبسبب الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد فقد على الأقل 10% من الناتج المحلي الإجمالي. -انخفض الاستثمار حوالي 90% بعد 1990. -انخفضت العملة بنسبة 50%. -التضخم ارتفع من 6.1% في مايو 1991 إلى 25.1% في أكتوبر 1991.

خطة الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة اشتملت الخطة على أربعة مباحث، وهي على النحو التالي:

- م1- الإطار المفاهيمي للدراسة.
- م2- مدخل عن الوضع الاقتصادي قبل الحرب.
- م3- تحليل تأثير الحرب على المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية:
الناتج المحلي الإجمالي. -الموازنة العامة. -الميزان التجاري. -سعر الصرف. -المديونية.
- م4- الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للدراسة:

يعرّف "اقتصاد الحرب" بأنه مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة خلال الحرب، أو عند اندلاع الأزمات والنزاعات الداخلية، لكي يصمد اقتصادها خلال هذه الظروف الاستثنائية، وذلك باعتماد نظام إنتاجي يعمل على توفير الموارد الاقتصادية، لضمان استمرارية التماسك على المستوى الداخلي المدني، وكسب المواجهة العسكرية⁽¹⁾.

وفي الحروب الأهلية حيث تكون الحكومة والمتمردون طرفي النزاع، يعرف اقتصاد الحرب "أنه ينطوي على التحايل على الاقتصاد النظامي وتدميره، وبالتالي نمو الأسواق غير النظامية والسوداء، وسيادة السلب، والابتزاز، والعنف المتعمد ضد المدنيين من قبل المقاتلين لاكتساب السيطرة على الأصول المربحة، واستغلال اليد العاملة"⁽²⁾.

ويفهم من خلال التعريفات السابقة، أنّ اقتصاد الحرب ينطوي على مفهومين، يتصل الأول بالدولة التي تواجه حرباً خارجية، ويعبر عن مدى اتخاذ الحكومة التدابير الاقتصادية والمالية لتكييف اقتصادها مع الحرب، من خلال توجيه الموارد الاقتصادية نحو الإنتاج الحربي وتوفير مستلزماته لكسب المعركة من جهة، ونحو الإنتاج السلعي والخدمي ذات الأولوية للسكان بغية كسب رضا المواطنين من جهة أخرى.

أمّا مفهوم اقتصاد الحرب في ظل الحروب الأهلية، فإنّه ينطوي على انتهاك المؤسسات وتدمير النظام الاقتصادي، وظهور الأسواق السوداء وتفشي السلب والنهب والسطو على الأملاك الخاصة والعامة، واستخدام العنف ضد التجار والقطاع الخاص، بغية السيطرة على الأصول والاستحواذ على الثروات من قبل المتمردين لضمان التمكين وتقوية نفوذهم والاستمرار في المواجهة مع الحكومة، فضلاً عن استغلال السكان والأيدي العاملة وتوظيفهم في خدمة المواجهة العسكرية مع الدولة.

ولغرض تكييف الاقتصاد بما يخدم المجهود الحربي وتوفير المستلزمات الأساسية للاستقرار الاقتصادي والمعيشي، تتدخل الدول في الاقتصاد، فتقوم بعملية توزيع الموارد والبضائع بقرارات إدارية متجاوزة آلية السوق عندما تدعو الضرورة. ويؤكد هذا الاتجاه تجربة الحربين العالميتين، وكذلك تجربة بعض الحروب الإقليمية التي طال أمدّها؛ ونتيجة لهذا التدخل تجد الدولة نفسها ملزمة، بحكم الضرورة، بالأخذ بمبدأ

(1) خليل، شذا. (11 أكتوبر 2018). الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، <https://rawabetcenter.com/archives/75567>

(2) الحميري، محمد احمد، (23 يناير 2018)، اقتصاد الحرب في اليمن: التدابير الاقتصادية لجماعة أنصار الله "الحوثيين" بعد سبتمبر 2014، المركز الديمقراطي العربي، ص3

<https://de.democraticac/p?51726>

التوجيه الإداري للموارد والسلع وإخضاع الإنتاج والاستهلاك المدنيين للأغراض الحربية، وفي العادة تقوم الحكومة بتقييد النشاط بمنح الرخص الرسمية والاحتكار الحكومي لشراء بعض السلع الخاصة، إضافة إلى تثبيت الأسعار وفرض الرقابة التموينية المشددة. وقد تضطر الحكومات -أحياناً- إلى تقنين بعض المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الأخرى فتعمل على توزيعها بموجب البطاقة التموينية. ولكي تتمكن الحكومات من التدخل في الاقتصاد تلجأ غالباً إلى فرض قوانين الطوارئ والحصول من «البرلمانات» على صلاحيات إضافية طارئة تمكنها من قيادة المجتمع برمته باتجاه الأهداف الحربية، فتسن قوانين لزيادة جباية الضرائب لتمويل العمليات الحربية. كما أنَّ كثيراً من الدول المتحاربة تلجأ لفرض ضرائب مؤقتة إضافية يعمل بها في الحرب كضريبة المجهود الحربي في سورية التي تمثل إضافة قدرها 30% من مبلغ الضريبة الأصلية تحي سنوياً مع الضريبة المترتبة على الدخل، وغالباً ما يفيد تدخل الدولة بصورة مختلفة في تحقيق زيادة الإنتاج أو وقف تناقصه وفي زيادة إيرادات الخزينة لتمويل العمليات الحربية، مما يجنب الاقتصاد الوقوع في التضخم⁽³⁾.

ومن الشواهد للسياسات المتبعة في اتجاه تكييف الاقتصاد لخدمة الحرب ما اتخذته رئيس الوزراء المصري في فبراير 1973 في تسمية الميزانية «ميزانية المعركة»، وهي إجراءات التعبئة الاقتصادية التي سيتم تطبيقها في حال نشوب الحرب، وتتمثل في تحويل الموازنة العامة إلى موازنة المعركة لتوفير جميع طلبات القوات المسلحة خلال الحرب وتمويل كل المتطلبات الناتجة عنها، وإعادة النظر في خطة التصدير والاستيراد لتوفير النقد الأجنبي، مع العمل على إحلال المنتجات المحلية بدلاً عن المستوردة، وتخفيض الاستثمارات مع تأجيل تنفيذ المشروعات التنموية الطويلة الأجل التي ليس لها مردود في العام نفسه، أو لا علاقة لها بالمعركة، كذلك تخفيض في أنواع الإنفاق المختلفة بالمصالح الحكومية والقطاع العام⁽⁴⁾.

والسياسات الحكومية المرتبطة بتمويل الحروب أدت إلى ظهور آثار سلبية للمؤشرات الاقتصادية التالية سواءً أثناء أو بعد النزاعات: تزايد الدين العام ومستويات الضرائب، انخفاض الاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع معدلات التضخم أثناء هذه الصراعات أو كنتيجة مباشرة لها⁽⁵⁾. وتشير الدراسات (Kosuke and Jeremy،

(3) (غير معروف الاسم)، اقتصاد الحرب، المعرفة، <https://org.marefa.org>

(4) الحديدي، دانة، (17 أكتوبر 2016)، س و ج كل ما تريد معرفته عن اقتصاد الحرب، صحيفة اليوم السابع المصرية <https://www.2926016/17/10/2016/story/com.youm7>

(5) Institute for Economics & Peace (IEP)، ECONOMIC CONSEQUENCES OF WAR on the U.S. ECONOMY، New York. P.5

2000) إلى أنَّ الحرب الأهلية تقود إلى ضعف أداء الاقتصاد الكلي من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتشوه اسواق صرف العملات الأجنبية وارتفاع أعباء الموازنة العامة، كما وتقود إلى الانخفاض في رصيد رأس المال من خلال: -استهداف المباني السكنية والطرق والجسور والموانئ والمصانع. -تزيد من عدم اليقين في البيئة الاقتصادية وتقود إلى تخفيض حجم الاستثمار الخاص ونقل الأصول السائلة إلى خارج البلاد. -تحويل الإنفاق الحكومي على الأصول المنتجة نحو الإنفاق على الجيش وتوفير المستلزمات الحربية. وتشمل التكلفة الإجمالية للحرب على ثلاثة أجزاء⁽⁶⁾: 1- تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة في الحرب، 2- الخسائر في الأرواح وتدمير رأس المال المادي والبشري أثناء الحرب. 3- تقليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

ويشير (Clifford and Christopher, (Winter 2020) أنَّ تأثيرات الحرب على قيمة العملة والديون تتعقد بفعل احتمالات التضخم والتخلي عن الدين⁽⁷⁾.

كما تؤثر الصراعات المسلحة على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الاقتصاد، خصوصًا على الزراعة والبنية التحتية والمرتبطين بالمستوى المعيشي والخدمي للسكان. فضلًا عن أنَّ الصراعات المسلحة لها تأثير كبير على متوسط مستويات الدخل ومعدل النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى الخسارة في متوسط الدخل، وتؤثر الحروب على مستويات الأسعار المطلقة والنسبية، بحيث يواجه غالبية السكان، الذين لا يتناسب دخلهم مع التضخم، صعوبات متزايدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية⁽⁸⁾.

يظهر أنَّ للحروب آثار مدمرة على الاقتصاد، وتختلف هذه الآثار وفقًا لمدى حجم الاقتصاد وتنوعه ومدى معاناته من اختلالات بنيوية، وعلى طبيعة النزاعات وتغذيتها من قبل أصحاب المصالح داخليًا وخارجيًا. كما أنَّ الحروب تفرض على الدولة اتباع إجراءات اقتصادية استثنائية بغية تخفيف الآثار السلبية على الاقتصاد والانسان وبما يخدم مجهودها الحربي.

Clifford F. Thies and Christopher F. Baum. (winter 2020), The Effect of War on Eco- (6)

conomic Growth, Cato Journal, Vol. 40, No. 1. Cato Institute. P. 204 DOI:10.36009/CJ40.1.10 Clifford F. Thies and Christopher F. Baum. (winter 2020), The Effect of War on Economic (7)

Growth, Cato Journal, Vol. 40, No. 1. Cato Institute. P. 205

Plumper and Eric Neumayer. (Summer 2006) , the Unequal Burden of War: The Effect (8)
of Armed Conflict on the Gender Gap in Life Expectancy, International Organization 60, pp.
.723-754

المبحث الثاني- مدخل عن الوضع الاقتصادي قبل الحرب.

قبل الشروع في تحليل الآثار الاقتصادية للحرب، لا بد أن نسأل: هل كان الاقتصاد في حالة صحية قبل الحرب، لا يعاني من اختلالات، وأن الاختلال في الاقتصاد كان بسبب الحرب؟ أم أن الاقتصاد كان يعاني من اختلالات وجاءت الحرب لتفاقم تلك الاختلالات؟

لكي نجيب على هذا التساؤل ينبغي التعرف إلى المؤشرات الدولية المنظمة للاقتصاد في الحالة اليمنية قبل الحرب للأعوام 2010 و2014 ثم بعد الحرب 2020 ، لغرض تشخيص الوضع الاقتصادي قبل الحرب، واقتراح بعض السياسات لمواجهة تلك الاختلالات في الاقتصاد. وتنقسم المؤشرات إلى مجموعتين منها ما يتعلق بالبيئة المنظمة لعمل الاقتصاد، والأخرى تتعلق بالمؤشرات عن اختلال وضع الاقتصادية . وتمثل المؤشرات في مجال البيئة المنظمة للاقتصاد بما يلي: ممارسة أنشطة الأعمال، وقياس الأنظمة التي تؤثر على مجالات حياة الأعمال التجارية. ويتم ترتيب الدول من 1-190. ويعني الترتيب الأقرب إلى 1 من أن البيئة التنظيمية للاقتصاد أكثر ملاءمة لبدء وتشغيل شركة محلية⁽⁹⁾. ومؤشر التنافسية العالمي (GCI)، والذي يبرز العوامل المؤثرة على عناصر التنافسية الاقتصادية التي تتمتع بها كل دولة من حيث الإنتاجية والقدرة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل التي تمكنها من تحقيق التقدم⁽¹⁰⁾.. ومؤشر الدولة الفاشلة، والذي يعبر عن الدولة التي فقدت احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها وتتراوح درجة المؤشر بين صفر أكثر استقراراً و120 أكثر هشاشة. ومؤشر مدركات الفساد (CPI) ودرجة المؤشر بين (صفر-100) وكلما اقتربت الدولة من المائة عبر المؤشر دل على أنها أكثر نزاهة . ويمكن ملاحظة الحالة اليمنية كما في الجدول التالي:

(9) وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (سبتمبر 2020). المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد(52) ص10

(10) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (سبتمبر 2020)، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن - العدد(52) ص11.

جدول رقم (1) يوضح المؤشرات الاقتصادية المنظمة لعمل بيئة الاقتصاد في اليمن

٢٠٢٠		٢٠١٤		٢٠١٠		السنوات
الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
١٤٠ من ١٤١	٣٥,٥	١٤٥ من ١٤٨				التنافسية العالمي
١ الأكثر هشاشة	١١٢,٤	٨	١٠٥,٤	١٥	١٠٠	الدولة الفاشلة
١٧٦	١٥	١٧١ من ١٨٠	١٩	١٤٦	٢٢	مدرجات الفساد
١٨٧ من ١٩٠		١٣٣		٩٩		نشاط الأعمال

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير للشفافية العالمية والمنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي.

يلاحظ من الجدول رقم (1) أنَّ البيئة المنظمة لعمل الاقتصاد قبل الحرب كانت غير مواتية وتفاقت بشكل أكبر بعد الحرب، فمؤشر التنافسية لعام 2014، يشير إلى ترتيب اليمن في ذيل قائمة الدول برقم (145) وتسبق فقط ثلاث دول، وتفاقم ذلك المؤشر لتصبح في عام (2020) قبل دولة واحدة. أمَّا مؤشر الدولة الفاشلة فيلاحظ أنَّ اليمن تقع ضمن مؤشر الدول الفاشلة (أقلُّ عشرين دولة)، فترتيبها في عامي 2010، 2014 كان رقم (15، 8). وتفاقم ذلك بعد الحرب لتشكّل الدولة الأولى في الهشاشة. ومؤشر مدرجات الفساد واقع أدنى من 25 (ضمن الدول الفاسدة)، فيلاحظ في عامي 2010، 2014 كان (22، 19) على التوالي، وتفاقم ليصل بعد الحرب عام 2020 إلى (15)، وبترتيب ضمن ذيل قائمة الدول العالمية. ومؤشر نشاط الأعمال على الرغم من أنَّه لم يكن متفاقماً بشكل حاد عام (2010)، إلا أنَّه تغيَّر إلى الأسوأ عام 2014 فبلغ الترتيب 133، وتفاقم أكثر في عام 2020 ليصبح الترتيب (187) من بين 190 دولة.

والمؤشرات الاقتصادية التي تتصل باختلال الوضع الاقتصادي تتمثل في انخفاض حاد في الإيرادات الضريبية التي شكَّلت أدنى من 9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمعدل للدول النامية المقدر

17.1% ذات الاقتصادات القريبة من الاقتصاد اليمني⁽¹¹⁾. ومتوسط مساهمة النفقات الجارية كنسبة من النفقات العامة شكّلت 80% للفترة (2006-2010) ومتوسط الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكّلت 34%، والصادرات بنسبة 29% لذات الفترة، وبانكشاف اقتصادي قدره 63%⁽¹²⁾. وكان الاقتصاد اليمني يعتمد قبل الحرب على إيرادات النفط والغاز في تمويل النفقات العامة وتحقيق التوازن الخارجي في الحصول على العملات الصعبة لتمويل الاستيرادات، وتحقيق التوازن الداخلي إذ شكّلت إيرادات النفط والغاز كنسبة من إيرادات الموازنة العامة من 55-76% من الإيرادات للفترة (2006-2010)، وكذلك شكّلت من (76-87%) في الحصول على العملات الصعبة من الصادرات النفطية والغاز لنفس الفترة⁽¹³⁾. مما يظهر أنّ التوازن الداخلي والخارجي يعتمد بشكل أساسي على هاتين السلعتين والذي ينعكس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وهو ما يلاحظ على الاقتصاد اليمني أنّه اقتصاد ريعي يعتمد على إنتاج وتصدير النفط والغاز، ويتأثر إيجاباً وسلباً بهاتين السلعتين، ومعرض للصدمات الخارجية، حيث إنّ الانخفاض في إنتاج النفط والغاز أو الانخفاض في أسعارها في السوق الدولية ينعكس في أحداث عجز في ميزانية المدفوعات وعجز في الموازنة العامة، وهذا بدوره يقود إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة وارتفاع مديونية الحكومة لتغطية نفقاتها. ليس هذا فحسب وإنما ينعكس أيضاً أثرهما في تفاقم المشكلات الاقتصادية من حيث تراجع معدلات الإنتاج وارتفاع البطالة وزيادة معدلات الفقر وتدهور المستوى المعيشي.

وتشير الدراسات إلى أنّ الوضع الاقتصادي المختل يعود إلى انتشار الفساد وظهور طبقة تجارية متطفلة تعتمد أرباحها على العلاقة بالسلطة وليس وفقاً للمنافسة، مما جعل السوق الاقتصادية سوق احتكارية حيث تتحكم عشر عوائل بنسبة 80% من التصدير والاستيراد والإنتاج، إذ يقوم الاقتصاد السياسي اليمني على أساس نخبة صغيرة من الجيش والقبائل والطبقة السياسية والقطاع الخاص⁽¹⁴⁾.

وفي ذلك أشارت مذكرة البنك الدولي بشأن الجمهورية اليمنية⁽¹⁵⁾ أنّ اليمن تفتقر إلى المساواة في الفرص

(11) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (مارس 2016)، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (12)، ص 2

(12) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2004، 2017.

(13) الجمهورية اليمنية، تقرير البنك المركزي اليمني (2008، 2010)، صنعاء.

(14) Ginny Hill, Peter Salisbury, Léonie Northedge and Jane Kinninmont, (2013), Yemen: Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict, A Chatham House Thomas

(15) البنك الدولي، (20 يونيو 2016)، مؤسسة التمويل الدولية، مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية-السنة المالية 2017-2018

والعدل وسيادة القانون، وأدت هيمنة شبكات الوساطة والمحسوبية المتفشية في البلاد إلى تقويض جهود التنمية المستدامة، والحيلولة دون إدخال إصلاحات بناءة تنظر للأمور بنظرة مستقبلية، وتعميق التشوهات المتعددة التي يعاني منها الاقتصاد والتي أدت إلى نتائج إنمائية مخيبة للآمال، إذ أدت المصالح المكتسبة القائمة منذ أمد طويل، وما يرافقها من سيطرة مستمرة على العوائد الاقتصادية من جانب القوى السياسية التقليدية، إلى تعقيد عملية التحول إلى نظام للإدارة العامة يتسم بالاحتواء الاجتماعي والمساواة، وأدى ذلك إلى تآكل الثقة في الدولة ومؤسساتها .

وفي ضوء ذلك تشير المؤشرات المؤسسية المنظمة لعمل الاقتصاد، أنَّ الاقتصاد اليمني يفتقر إلى وجود الإطار المؤسسي المحفز للنمو الاقتصادي قبل الحرب، وهو ما ترتب عليه وجود اختلالات بنيوية في هيكل الإنتاج تمثّل في تصدير سلعة النفط والغاز، والتي يعتمد عليها في تلبية حاجاته السلعية من الاستيرادات، وتمويل الموازنة العامة بشكل رئيس، واختلال في تحصيل الإيرادات التي شكّلت أقل من 9% من الناتج المحلي الإجمالي. واختلالاً في الإنفاق الذي وجه إلى الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق على برامج التنمية.

إن افتقار الاقتصاد إلى الإطار المؤسسي وما ترتب عليه من هيمنة شبكات الوساطات والمحسوبية والفساد وتخلّف للبنية التحتية وانعدام تكافؤ الفرص وغياب الشفافية والمساءلة والتي تعد الإطار الجاذب لنشاط القطاع الخاص، فضلاً عن ظهور الاحتكار لشركات تتحكم بالاقتصاد مقربة من النظام السياسي، وأخرى تعيش بما يسمح لها النظام، ولد اقتصاداً هشاً يفتقر إلى تطوير أساليب الإنتاج وتلبية حاجة المجتمع من السلع والخدمات والقدرة على منافسة السلع الأجنبية. وجاءت الحرب لتفاقم من الاختلالات الاقتصادية الكامنة فيه، وهو ما يتطلب إدخال إصلاحات في الجانب المؤسسي تقود إلى تحفيز نشاط القطاع الخاص ومعالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد.

المبحث الثالث-تحليل تأثير الحرب على المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية:

1-مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من الجدول (2) الذي يوضح المؤشرات الاقتصادية قبل الحرب، والمؤشرات الاقتصادية المتاحة بعد الحرب. وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، يلاحظ أنّه بلغ 26818 و27780 و24833 مليون دولار للسنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي وبمتوسط بلغ (26476.6) مليون دولار. وخلال الثلاث السنوات الأولى للحرب يلاحظ أنّ الناتج المحلي الإجمالي تراجع إلى ص.7.

14747، 17579، 13277 خلال السنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي. وبمتوسط بلغ (15201) مليون دولار بالأسعار الثابتة. وبانخفاض بلغ نسبته 43% عن الفترة قبل الحرب. ويعود السبب الرئيس لانخفاض الناتج المحلي توقف إنتاج وتصدير النفط (ما عدا حقلي صافر والمسيلة)، إذ كان إسهام النفط في عام 2014 تساوي 22.8% في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت تلك المساهمة إلى 3% عام 2017⁽¹⁶⁾ وتراجع نشاط الشركات، إذ تظهر النتائج الأولية لمسح حديث أجراه البنك الدولي في أكتوبر تشرين الأول 2018 أنَّ ما يقرب من 35% من الشركات اليمنية أغلقت أبوابها، فيما عانى أكثر من 51% من الشركات الناجية من تضائل حجمها وتراجع أعمالها. وأشار نحو 73% من الشركات التي أوقفت نشاطها إلى العقوبات الأمنية والمالية باعتبارها السبب الرئيس، مع كون القيود المالية وزيادة كلفة المدخلات والفاقد في الطلب وفقدان قاعدة المستهلكين الأسباب الرئيسة في انكماش الكثير من الشركات⁽¹⁷⁾.

ومن حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أنَّ معدل النمو كان موجباً في عام 2013، وتراجع معدل النمو ليشكل انكماشاً قدره -11% في عام 2014. وبمتوسط قبل فترة الحرب بلغ قدره -4%، بينما بلغ معدل انخفاض النمو بعد فترة الحرب -29%، -16%، -10% وبمعدل تراكمي سالب بلغ -55%، الأمر الذي يشير إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفقاً لسنة الأساس 2010، بمقدار أكثر من النصف بعد الثلاث السنوات الأولى فقط لفترة الحرب. وبمتوسط انكماش سنوي بلغ بعد الحرب -18%. الأمر الذي يشير إلى تراجع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي وتراجع معدل التشغيل وتفاقم الفقر والبطالة وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

(16) (17) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2017.

(17) (18) البنك الدولي. (20 يونيو 2016). مؤسسة التمويل الدولية، مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية-السنة المالية 2017-2018.

أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني دراسة تحليلية وصفية للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)

د. عبده مددهش صالح الشجري

جدول رقم (2) يوضح المؤشرات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية قبل وبعد الحرب بالمليار ريال

السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المتوسط بعد
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٦٨٧٥,٣	٧٤٦٨,٦	٧١٣٩,٥	٧١٦١,١	٩٢٧٥	٥٣١٢,٤	٥٤٠٨,٤
PDG مليون • \$	٢٦٨١٧	٢٧٧٨٠	٢٤٨٣٣	٢٦٤٧٦,٦	١٧٥٧٩	١٤٧٤٧	١٣٢٧٧
معدل النمو	-	٤٠,٠	١١,٠ -	٤٠,٠ -	٩٢,٠ -	٦١,٠ -	٠١,٠ -
إجمالي الإيرادات العامة	٢٤٩٠,٨	٢١٧٨	٣٩٢٢	٢٣٢٠,٦	١٠٦٢,٧	٦,٨٩٨	٨٦٤,٤
النفقات العامة	٢٨١٣,٨	٢٨٢٦,٩	٢٦٢٨,٩	٢٧٥٦,٥	١٩٧١,٩	١٧٥٣,٤	١٣٢٠,٩
النفقات الجارية	٢٤٦٢,٢	٢٥٠٤,٢	٢٣٩٣,٣	٥٧٦٤,٢	١٨٣٩	١٦٤٥,٢	١٢٧٣,٩
نسبة النفقات الجارية	٨٨%	٩٨%	١٩%	٣,٩٨%	٠,٣٩%	٤٩%	٤,٦٩%
العجز في الموازنة العامة	٤,٣٢٣-	٩,٨٤٦-	٩,٥٣٣-	١,٦٣٤-	٢,٩٠٩-	٨,٤٥٨-	٤٥٦,٥-
النسبة من الناتج المحلي	٥%	٩%	٥%	٣,٦%	٦١%	٦١%	٩%

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير البنك المركزي 2013 و 2015 والاسكوى- دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية النشرة 35 و 37. • بالأسعار الثابتة

2- وضع الموازنة العامة

من المعلوم أنَّ الحكومة اعتمدت بعد الحرب (2015-2017) في إنفاقها على الإطار العام لموازنة (2014)، ولم يتم تقديم أي موازنة خلال الأربع سنوات الأولى من الحرب، وسيتم تحليل الموازنة العامة خلال الفترة (2015-2017) وفقًا لبيانات كتاب الإحصاء السنوي (2017) الموحدة لحكومي الشرعية والحوثي.

ففي جانب الإيرادات للموازنة العامة ووفقًا للجدول رقم (2)، يلاحظ أنَّ الإيرادات العامة انخفضت من (2293) مليار ريال يعني في 2014 إلى (1062.7) في 2015 بعد الحرب، واستمر هذا الانخفاض

للأعوام 2016، 2017 إلى 898.6، 864.4 على التوالي، وبلغ متوسط الإيرادات للأعوام 2015-2017 مبلغ 941.9 مليار ريال يعني بينما كانت قبل الحرب كمتوسط للأعوام 2012-2014 مبلغ (2320.6) مليار ريال يعني. ونسبة انخفاض كمتوسط بلغ 60%. وهذا يعزى بشكل أساسي إلى انخفاض صادرات النفط والغاز.

أما فيما يتعلق بجانب النفقات العامة فيلاحظ أنها الأخرى انخفضت من 2628.9 مليار ريال يعني في عام 2014 إلى 1971.9 عام 2015 بعد الحرب، واستمر هذا الانخفاض للأعوام 2016، 2017 إلى 1753.4، 1320.9 على التوالي. وبلغ متوسط الإنفاق العام للأعوام 2015-2017 مبلغ 1682.1 مليار ريال يعني بينما كان قبل الحرب كمتوسط للأعوام 2012-2014 مبلغ 2756.5 مليار ريال يعني. ونسبة انخفاض كمتوسط بلغ 61% للسنوات الأولى للحرب. ويعود هذا الانخفاض إلى توقف صرف مرتبات الموظفين تحت سيطرة حكومة الحوثيين منذ نهاية 2016 واستمرت خلال العام 2017 فضلاً عن توقف الإنفاق التشغيلي للخدمات وغيره من الأنشطة الاقتصادية.

ومن حيث تحليل نوع الإنفاق أكان انفاقاً جاريًا أم رأسماليًا، فيلاحظ من خلال الجدول (2) أنَّ متوسط النفقات الجارية خلال الفترة 2012-2014 بلغت 5764.2 مليار ريال وكنسبة من إجمال الإنفاق العام شكَّلت 89.3%. أما بعد الحرب خلال الفترة 2015-2017 بلغت كمتوسط 1586 مليار، وكنسبة من إجمال الإنفاق العام شكَّلت 94.5%. مما يشير إلى تفاقم الاختلال الحاد في الموازنة العامة، وطغيان الإنفاق الجاري للموازنة العامة بسبب توقف برامج التنمية والتي هي بالأساس كانت هشة، كما أشرنا سابقاً أنَّ الاختلال كان قائماً قبل الحرب وجاءت الحرب لتفاقم من تلك الاختلالات.

وفيما يتصل بعجز الموازنة يلاحظ أنَّ متوسط العجز في الموازنة العامة بلغ خلال الفترة 2012-2014 (436.1) مليار ريال يعني وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكَّلت 6.3%. أما بعد الحرب خلال الفترة 2015-2017 بلغ كمتوسط 740.2 مليار ريال يعني، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكَّلت 13.7%. وبزيادة بالمتوسط قدره 70% للسنوات الثلاث بعد الحرب. الأمر الذي يشير إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة، والذي تم تمويله من الاقتراض من القطاع المصرفي من خلال استخدام أداة الدين أذون الخزانة أو من خلال السحب على المكشوف من البنك المركزي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التضخم وارتفاع المديونية الداخلية وانعكاس ذلك سلباً على الأداء الاقتصادي والمستوى المعيشي للسكان. وتجدر الإشارة إلى أنَّه خلال الفترة من بداية الحرب إلى سبتمبر 2016 كانت الإيرادات تورد إلى بنك

صنعاء ويتم الإنفاق وفقاً لموازنة 2014، إلا أنه وبعد نقل البنك المركزي إلى عدن في شهر سبتمبر 2016 تم فصل الإيرادات والنفقات بين الحكومة الشرعية وحكومة الأمر الواقع للحوثيين. ولغرض تتبع مدى اتباع الحكومة الإجراءات اللازمة لتكثيف إيراداتها ونفقاتها وفقاً لاقتصاد الحرب، يتطلب تتبع مدى اصدار الحكومة موازنات جديدة والتي يظهر من خلالها برنامجها في التعامل مع اقتصاد الحرب.

وفي ذلك أشارت التقارير إلى أنَّ حكومة الشرعية أصدرت القرار رقم (165) لعام 2018 بالعودة إلى إعداد الموازنة السنوية العامة لعام 2019⁽¹⁸⁾ وقامت بالإعلان عن الموازنة الجديدة لعام 2019 على المستوى الوطني، قدرت الإيرادات العامة بـ 159 ملياً و 153 مليون ريال وتقدر إجمالي النفقات بثلاثة ترليوناً و 111 ملياً و 153 مليون ريال، وبلغ العجز في الموازنة العامة 30%، وبنيت الحكومة آملها في تقدير الموازنة العامة على تحسين الإيرادات من تصدير النفط والغاز بنسبة 32% منها تصدير النفط المسال والمتوقع يرفد الموازنة بـ 7% من الإيرادات (158.4) مليار ريال، إلا أنَّ ذلك لم يتحقق بسبب تعنت الإمارات في السيطرة والتحكم بالموانئ اليمنية، فضلاً عن توقف إنتاج معظم الشركات بسبب الحرب، وفيما يتصل بالعجز هدفت الحكومة إلى تمويله من مصادر غير تضخمية باستخدام أدوات الدين المحلي وحشد التحويلات الخارجية⁽¹⁹⁾. إلا أنَّه جرى تمويل ذلك العجز من خلال الإصدار النقدي بشكل رئيسي.

علماً أنَّ حصة الحكومة من الغاز المسال لعام 2014 بلغ (753.5) مليون دولار، وحصة الحكومة من النفط المصدر (34.3) مليون برميل⁽²⁰⁾، فاذ فقط افرج عن تصدير الغاز المسال وتصدير إنتاج النفط، فسيكون بوسع الدولة تغطية نفقاتها من المرتبات ومعاشات التقاعد وتشغيل مؤسساتها الخدمية، ولم يتوقف أثره هنا ولكن يمتد إلى تحسين الموازين الكلية، عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة، والحد من الأُمُيَّار الحاد للعملة وتفاقم التضخم.

وتعاني الحكومة من فساد في مؤسساتها، على سبيل المثال قدر فساد الكهرباء عدن (وفقاً لتقرير لجنة الرقابة التي شكَّلت بالاتفاق مع العربية السعودية) بـ (100) مليون دولار للربع الأول من عام 2019، كما كان قرار الحكومة في تحرير المشتقات النفطية هو الآخر خلق اسواقاً سوداء، وأدى إلى تحرير

(18) البنك الدولي، (شئاء 2019)، اليمن- تقري موجز يرصد الاوضاع الاقتصادية، ص16.
(19) مركز ابعاد للدراسات والبحوث، (25 مارس 2019)، 2018 بين اقتصاد الحرب ومطاردة الموت، <https://abaadstudies.org/news-59798.html>

(20) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (يونيو 2018)، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد(34)، ص3.

الإيرادات من الموازنة العامة إلى احتكار استيراد وتوزيع المشتقات النفطية لشركات خاصة، حيث إنَّ سلعة النفط تتمتع بخصائص تفقد عملية المنافسة.

اللافت للنظر أنَّ الدول تتبع سياسات وإجراءات استثنائية بما يخدم اقتصاد الحرب، لكن في الحالة اليمنية لم تتخذ أي إجراءات، بل حدث العكس، حيث تم قطع إيرادات النفط والغاز وتعطيل أنشطة إيراده كانت تدعم الخزينة قبل الحرب.

وعلى كل حال يتطلب معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال إعادة تصدير النفط والغاز وتشغيل مصافي عدن وتفعيل أداء وزارة النفط في عملية توريد وتوزيع النفط، وتفعيل المؤسسات الإيرادية والحد من الفساد، كما يتطلب البحث عن موارد جديدة حتى وإن كانت مؤلمة؛ لأنَّ الوضع الاقتصادي ينذر بناقوس الخطر، مثل فرض ضريبة الرفاهية على السيارات والسلع الكمالية، وإعادة رفع مستوى التعريفات الجمركية إلى ما كانت عليها سابقاً بالقانون رقم 70 لسنة 90 والمعدل بالقرار بالقانون رقم (23) لسنة 1999، ورفع مستوى الضريبة على المشتقات النفطية. وتحصيل الفاقد في الضريبة الناجم عن التهرب الضريبي.

3- الميزان التجاري:

الميزان التجاري يعبر عن حركة السلع للواردات والصادرات مع العالم الخارجي، ومستوى حجم الصادرات والواردات للميزان التجاري لأي دولة يكشف عن مدى قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الذات في إنتاج السلع بدلاً من الاعتماد على الخارج، وفي نفس الوقت يكشف عن مدى قدرة الاقتصاد على النفاذ والمنافسة الخارجية من خلال التنوع في الصادرات السلعية.

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أنَّ الواردات خلال السنوات 2012، 2013، 2014 بلغت 2421، 2888، 3174 على التوالي وبمتوسط 2827.6 مليار ريال خلال الفترة قبل الحرب وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكَّلت 39.5%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع الاستيرادات وعدم قدرة الاقتصاد في الاعتماد على موارده، وخلال الفترة 2015، 2016، 2017، بلغت 1527، 1825، 986، على التوالي وبمتوسط بلغ (1446)، وكنسبة من الناتج المحلي شكَّلت 26.7% الأمر الذي يظهر تراجع الاستيرادات خلال فترة الحرب بالمقارنة مع قبل فترات الحرب التي كانت متزايدة وشكَّلت 39.5% من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك الانخفاض إلى انخفاض الطلب الناجم عن انخفاض الدخل وتوقف برامج التشغيل لكثير من القطاعات المعتمدة على الواردات خلال الحرب. وفيما يتعلق بالصادرات يلاحظ أنَّها

بلغت خلال الفترة 2012-2014 1014.6 كم متوسط 1499.6 مليار ريال وكنسبة من الناتج المحلي شكّلت 21%، ويلاحظ الانخفاض الحاد للصادرات بعد فترة الحرب، للأعوام 2016، 2015، 2017، على النحو 222، 98، 27، على التوالي، ومتوسط بلغ 115.6 وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكّلت 2.2% الأمر الذي يظهر الانخفاض الحاد في الصادرات الناجم عن توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز، ويعبر ذلك عن الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعتمد بشكل أساسي في التركيز على صادرات سلعي النفط والغاز. وعدم وجود التنوع في الإنتاج والتصدير وهو ما عبرنا عنه سلفاً من أنّ الاقتصاد اليمني اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على سلعي النفط والغاز.

وبخصوص العجز في الميزان التجاري، يلاحظ أنّه كان متزايداً خلال الأعوام 2012، 2013، 2014، بلغ 906، 1323، 1755، على التوالي ومتوسط بلغ 1328 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكّل 18.7%. بينما بعد الحرب يلاحظ أنّه شهد تزايداً خصوصاً للسنوات 2015، 2016، إذ بلغ العجز 1305 و 1727 مليار ريال على التوالي في حين بلغ في عام 2017، مبلغ 959 ملياً وهذا التراجع نتيجة للانخفاض الحاد في الواردات. وكم متوسط للفترة 2017-2015 بلغ 1330 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 24.8%. الأمر الذي يشير إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الناجم بشكل أساسي وعن انخفاض الصادرات بعد الحرب. وهذا العجز الحاصل في الميزان التجاري ينعكس أثره في ارتفاع العجز في الموازنة العامة وارتفاع العجز في الاحتياطيات الخارجية اللازمة لتمويل الاستيرادات وبالنتيجة ينعكس في ارتفاع أسعار الصرف.

4- سعر الصرف للعملة الوطنية

سعر الصرف للعملة الوطنية يتأثر بشكل أساسي من خلال العجز في ميزان المدفوعات ونضوب الاحتياطيات الدولية اللازمة لتغطية الاستيرادات، حيث الطلب على العملات الصعبة مشتق من الطلب على السلع المستوردة، والعامل الآخر مرتبط بعجز الموازنة ونوع تمويل ذلك العجز، إذ إنّ تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي يقود إلى التضخم وارتفاع أسعار الصرف. ويلاحظ مما سبق أنّ الميزان التجاري شهد عجزاً حاداً بعد الحرب نجم عن توقف تصدير النفط، فضلاً عن العجز في الموازنة الذي بلغ بالمتوسط خلال الفترة 2015-2017 نسبة من الناتج المحلي 13.7%. إضافة إلى عوامل أخرى تضافرت لتنعكس على الانخفاض والتقلبات الكبيرة في سعر الصرف للعملة المحلية. ومن خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أنّ أسعار الصرف ظلت ثابتة خلال الفترة 2012-2014 قبل

الحرب وكان المتوسط لأسعار الصرف 214.71، وبأى ذلك نتيجة لوجود الاحتياطات الخارجية، والتي بلغت لنفس الفترة كمتوسط (5390.7) مليون دولار. وبعد فترة الحرب يلاحظ الارتفاع المتزايد في أسعار الصرف للدولار للسنوات 2015، 2016، 2017، حيث بلغ 223.1، 287، 374، على التوالي، وبالمتوسط بلغت 294.7، وزيادة عن معدل الفترة قبل الحرب بلغت 37%. بمعنى انخفاضت قيمت العملة بالمتوسط خلال الفترة 2015-2017، بمعدل سنوي قدره 37%. والسبب يعود في ذلك إلى الانخفاض في الاحتياطي من العملات الصعبة والتي بلغت كمتوسط خلال الفترة 2015-2017 ب 767.7 مليون دولار بالمقابل كانت قبل الحرب كمتوسط 5390.7 مليون دولار ويلاحظ تم السحب من الاحتياطي في السنة الأولى من الحرب بمقدار 3284.4 مليون دولار. الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاحتياطي، وبالمقابل زيادة الضغوط في الطلب على الدولار لتمويل الاستيرادات في السوق الموازي، قاد إلى ارتفاع سعر الصرف للدولار مقابل العملة الوطنية. فضلاً عن تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدي حيث طبعت الحكومة مبلغ ترليون و 720 ملياراً⁽²¹⁾. علماً أنه تم الأخيار في العملة الوطنية بحيث تجاوز الدولار 850 في النصف الثاني من عام 2018، إلا أن الوديعة السعودية بمبلغ 2 مليار دولار في عام 2018 أدّى إلى وقف التدهور الحاد في سعر الصرف، بحيث ظل يتراوح حول 500 ريال للدولار مما حقق استقراراً نسبياً لسعر الصرف⁽²²⁾.

ويرتبط الأخيار الحاد في سعر الصرف بطبيعة الصراع بين الحكومة والانتقالي المدعوم اماراتياً فمع الانقلاب في أغسطس 2019 تفاقم الأزمة وتفاقم معها سعر الصرف، وتزايد التفاقم مع توقع انتهاء الوديعة السعودية حيث صعد سعر الصرف ليتجاوز ال 800 ريال للدولار في عام 2020، ومع تنفيذ اتفاق الرياض وعودة الحكومة استبشر الناس خيراً في استقرار الأوضاع، لكن ظلّ ذلك الاستبشار مجرد وهم، فمع عودة الحكومة ظلت مكبلة في عدم قدرتها على الإشراف والرقابة وتسيير أعمال المؤسسات العامة، بسبب عدم تنفيذ الشق الأمني والعسكري من اتفاق الرياض وعاود سعر الصرف بعد أن وصل إلى أدنى من 500 ريال مع تزامن عودة الحكومة إلى عدن ليرتفع متجاوزاً 900 ريال للدولار في شهر فبراير 2021، مما يشير إلى أن السبب في المقام الأول يرتبط بالاستقرار السياسي، وتمكين الحكومة من أداء عملها.

(21) مصطفى نصر، مركز الدراسات والاعلام اليمني (2018)، تقرير مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2018، تعز. ص 9

(22) البنك الدولي، (شئاء 2019)، اليمن- تقريبي موجز يرصد الاوضاع الاقتصادية، ص 3.

أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني دراسة تحليلية وصفية للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)

د. عبده مدهش صالح الشجري

جدول رقم (3) يوضح المؤشرات الاقتصادية بالمليارات ريال في الجمهورية اليمنية

السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط قبل	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المتوسط بعد
الواردات	٢٤٢١	٢٨٨٨	٣١٧٤	٢٨٢٧,٦	١٥٢٧	١٨٢٥	٩٨٦	١٤٤٦
كنسبة من GDP	٣٥,٢	٣٨,٧	٤٤,٥	%٣٩,٥	٢٦,٧	٣٤,٣	%١٩	%٢٦,٧
الصادرات	١٥١٥	١٥٦٥	١٤١٩	١٤٩٩,٦	٢٢٢	٩٨	٢٧	١١٥,٦
كنسبة من GDP	٢٢	٢١	%١٩,٩	%٢١	%٤	%٢	%٠,٥	%٢,٢
العجز	٩٠٦	١٣٢٣	١٧٥٥	١٣٢٨	١٣٠٥	١٧٢٧	٩٥٩	١٣٣٠
كنسبة من GDP	%١٣	١٨	٢٥	١٨,٧	٢٣	٣٣	١٨,٥	٢٤,٨
أسعار الصرف	٢١٤,٣٥	٢١٤,٨٩	٢١٤,٨٩	٢١٤,٧١	٢٢٣,١	٢٨٧	٣٧٤	٢٩٤,٧
الاحتياطيات الخارجية	٦١٥٧,٦	٥٣٤٨,٦	٤٦٦٥,٨	٥٣٩٠,٧	٢٠٩٦,٣	١٠٣	١٠٤	٧٦٧,٧
الدين العام*	٣٦٣٧,٣	٤٢٧٠,١	٤٦٦١,٩	٤١٨٩,٨	٥٤٩٦,٣	٧٠٢٧,٦	٨٠٣٢,٤	٦٨٥٢,١
النسبة من الناتج	٥٢,٩	٥٧,٢	٦٥,٣	٥٨	٩٥,٩	١٣٢	١٥٥	%١٢٨
فائدة الدين العام	٤١٢,٢	٤٧٢,٧	٥٢٤,١	٤٦٨,٧	٦٠٥,٥	٧٧٤,٢	٨٨٤,٩	٧٥٤,٩
نسبة من النفقات العامة	١٤,٧	٠,١٦,٩	٢٠,٤	١٧,٣	٣٠,٧	٤٤,٢	٦٧,٠	%٤٧,٣

الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على كتاب الإحصاء السنوي 2017، والتقارير السنوية للبنك المركزي 2015، 2013. * احتسب الدين العام للسنوات 2016، 2017 اعتمادًا على معدل نمو مدفوعات الفوائد لتلك السنوات.

5- الدين العام

يأتي أهمية تحليل الدين العام الداخلي والخارجي في التعرف على حجم المديونية ومدى عبئها على الاقتصاد وقدرته على تسديد اقساط المديونية. كما أنَّ تحليل عبء مدفوعات المديونية يأتي للتعرف على المدى الذي تشكله تلك النفقات من إجمال الإنفاق العام عبءً على الموازنة العامة، ومدى التهام تلك

النفقات للإيرادات العامة، فضلاً عن ما يعكسه الدين العام من وضع الثقة والاستقرار في الاقتصاد. ولتحليل وضع الدين العام وعبء الفائدة في الاقتصاد اليمني للتعرف على مدى انعكاس اقتصاد الحرب على المديونية، يلاحظ من الجدول رقم (3) أنَّ المديونية قبل الحرب بلغت كمتوسط للفترة 2012-2014 مبلغ 4189.8 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي شكَّلت 58%، وهذه النسبة تعد مرتفعة بحيث تقترب من مؤشر الوضع غير الآمن لأي اقتصاد والبالغة 60% من الناتج المحلي الإجمالي. أمَّا بعد الحرب يلاحظ ارتفاع الدين العام بشكل مطرد خلال الأعوام 2015، 2016، 2017 إلى 5496.3، 7027.6، 8032.4 مليار ريال على التوالي، وكمتوسط خلال الفترة 2015-2017 بلغ 6852.1 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2015، 2016، 2017 كانت 95.9%، 132%، 155% على التوالي وكمتوسط للفترة شكَّلت 128%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة المديونية بعد الحرب بشكل حاد وهذا الارتفاع جاء لتمويل العجز في الموازنة العامة، وطبيعة هذا التمويل داخلي، الاقتراض من البنك المركزي وشراء اذون الخزانة. وذلك الارتفاع تجاوز الحد الآمن 60% في عدم قدرة الاقتصاد في الوفاء بالمديونية.

ومن حيث تحليل نفقات فوائد الدين العام يلاحظ أنَّها بلغت كمتوسط للفترة 2012-2014 مبلغ 468.7 مليار ريال، وكنسبة من النفقات العامة شكَّلت 17.3%، الأمر الذي يشير إلى أنَّها تقع تحت الخط الآمن البالغ 25% من الإنفاق العام. وبعد فترة الحرب يلاحظ ارتفاع عبء المديونية حيث ارتفعت مدفوعاتها بشكل متزايد للسنوات الثلاث بعد الحرب 2015، 2016، 2017 إلى 605.5، 774.2، 884.9 على التوالي، وكمتوسط بلغت 754.9، وكنسبة من النفقات العامة لذات السنوات شكَّلت 30.7، 44.2، 67.0% وكمتوسط للفترة 2015-2017 بلغت 47.3%، مما يشير إلى ارتفاع حجم مدفوعات المديونية وخصوصاً أنَّها شكَّلت للعام 2017 نسبة 67% من النفقات العامة. إن ارتفاع عبء المديونية في الموازنة أصبحت تشكل ثقباً يُلتهم الإيرادات العامة، بحيث اقتصرت وظيفة الموازنة العامة على تحصيل الإيرادات لدفع نفقات المديونية العامة، إذ بلغت لعام 2017 كنسبة من الإيرادات العامة (23) 102.4% بحيث أصبحت الإيرادات العامة لا تغطي نفقات مدفوعات فوائد الدين العام وبعجز قدره 2.4%، الأمر الذي يشير إلى استفحال المديونية وتنعكس سلبياً في التهام الإيرادات العامة وعدم القدرة في الوفاء بالمديونية وبالنتيجة فقدان الثقة بالوضع الاقتصادي.

(23) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2017.

المبحث الرابع-الاستنتاجات والتوصيات: الاستنتاجات

- 1-عانى الاقتصاد اليمني قبل الحرب من اختلال بنيوي في هيكل الإنتاج تمثل في عدم تنوع الإنتاج وعدم قدرته على المنافسة، وانعكس ذلك في هيمنة صادراته لسلعة واحدة والتي شكّلت (76%-87%) من إجمال الصادرات، ويعتمد في تلبية حاجاته السلعية على الاستيرادات والتي شكّلت 34% من GDP، واختلال في تحصيل الإيرادات بحيث شكّل تحصيل الضرائب أقل من 9% من الناتج المحلي الإجمالي. واختلال في الإنفاق الذي وجه إلى الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق على برامج التنمية.
- 2-إن الافتقار إلى الإطار المؤسسي وما ترتب عليه من هيمنة شبكات الوسطاء والمحسوبية والفساد وتخلّف للبنية التحتية وانعدام تكافؤ الفرص وغياب الشفافية والمساءلة والتي تعد الإطار الجاذب لنشاط القطاع الخاص، ولد اقتصاداً هشاً يفتقر إلى تطوير أساليب الإنتاج وتلبية حاجة المجتمع من السلع والخدمات والقدرة على منافسة السلع الأجنبية. وجاءت الحرب لتفاقم من الاختلالات الاقتصادية الكامنة فيه، وهو ما يتطلب إدخال إصلاحات في الجانب المؤسسي تقود إلى تحفيز نشاط القطاع الخاص ومعالجة الاختلالات البنوية في الاقتصاد.
- 3-انكماش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل تراكمي خلال السنوات الثلاث الأولى للحرب بلغ 55%. وهذه النتيجة تحقق فرضية البحث الخاصة بأثر الحرب على الناتج المحلي الإجمالي.
- 4-بلغ متوسط الإيرادات للأعوام 2015-2017 مبلغ 941.9 مليار ريال بينما كانت قبل الحرب كمتوسط للأعوام 2012-2014 مبلغ 2320.6 مليار ريال. وبنسبة انخفاض سنوي كمتوسط بلغ 60%. وهذا يعزى بشكل أساسي إلى انخفاض صادرات النفط والغاز.
- 5-بلغ انخفاض الإنفاق العام كمتوسط 61% للسنوات الأولى للحرب. ويعود هذا الانخفاض إلى توقف صرف مرتبات الموظفين تحت سيطرة حكومة الحوثيين منذ نهاية 2016 واستمرت خلال العام 2017 فضلاً عن توقف الإنفاق على تشغيل الخدمات العامة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- 6-تفاقم اختلال الإنفاق العام بحيث أصبح الإنفاق الجاري بالمتوسط بعد الحرب 94.5%، بينما كان قبل الحرب يشكل نسبة 89.3% والنسبة المتبقية المخصص للنفقات الرأسمالية، حيث اقتصر الإنفاق العام على الرواتب والأجور بشكل أساسي، وتوقف برامج التنمية.
- 7-بلغ عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2012-2014) 436.1 مليار ريال وكنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي شكّل 6.3% . أما بعد الحرب خلال الفترة 2015-2017 بلغ العجز كمتوسط 740.2 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكّل 13.7% . وبزيادة بالمتوسط قدرها 70% للسنوات الثلاث بعد الحرب. الأمر الذي يشير إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة، والذي تم تمويله من الاقتراض من القطاع المصرفي من خلال استخدام أداة الدين اذون الخزانة أو من خلال السحب على المكشوف من البنك المركزي، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم التضخم وارتفاع المديونية الداخلية وانعكاس ذلك سلباً على الأداء الاقتصادي والمستوى المعيشي للسكان. وتتسق هذه النتيجة مع فرضية البحث وتحققها.

8- بلغ العجز في الميزان التجاري كمتوسط للفترة (2015-2017) 1330 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 24.8% . الأمر الذي يشير إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الناجم بشكل أساسي إلى انخفاض الصادرات من النفط والغاز، وهذا العجز الحاصل في الميزان التجاري ينعكس في عجز بالموازنة العامة وعجز في الاحتياطيات الخارجية اللازمة لتمويل الاستيرادات وبالنتيجة ينعكس في ارتفاع أسعار الصرف. وهذه النتيجة تتسق مع تحقق فرضية البحث الخاصة بتفاقم العجز في الميزان التجاري.

9- انخفضت قيمة العملة بالمتوسط خلال الفترة 2015-2017، بمعدل سنوي 37% . والسبب يعود في ذلك لانخفاض الاحتياطي من العملات الصعبة والتي بلغت كمتوسط خلال الفترة 2015-2017 ب 767.7 مليون دولار بالمقابل كانت قبل الحرب كمتوسط 5390.7 مليون دولار، بالإضافة إلى تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي. وهذه النتيجة تتسق مع الفرضية الخاصة بأسعار الصرف وتحققها.

10- ارتفعت نسبة المديونية بعد الحرب بشكل حاد، حيث بلغت كمتوسط للفترة (2015-2017) بحيث شكّلت 128%، وهذا الارتفاع جاء لتمويل العجز في الموازنة العامة، وطبيعة هذا التمويل داخلي، الاقتراض من البنك المركزي وشراء أذون الخزانة. وذلك الارتفاع في المديونية تجاوز الحد الآمن 60% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يظهر عدم قدرة الاقتصاد في الوفاء بالمديونية.

11- ارتفعت حجم مدفوعات المديونية بشكل متزايد بعد الثلاث السنوات للحرب وخصوصاً أنّها شكّلت للعام 2017 نسبة 67% من النفقات العامة، مما يشير إلى ارتفاع عبئها في الموازنة وتشكل ثقباً يلتهم الإيرادات العامة، إذ بلغت لعام 2017 كنسبة من الإيرادات العامة 102.4% . حيث أصبحت الإيرادات العامة لا تغطي نفقات مدفوعات فوائد الدين العام وبالعجز قدره 2.4%، الأمر الذي يشير

أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني
دراسة تحليلية وصفية للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)
د. عبده مدهش صالح الشجري

إلى استفحال المديونية وأصبحت تدق ناقوس الخطر في عدم القدرة في الوفاء بالمديونية وبالنتيجة فقدان الثقة بالوضع الاقتصادي. وهذه النتيجة تحقق فرضية البحث الخاصة بأثر الحرب على المديونية.

12- تتبع الدول سياسات وإجراءات استثنائية بما يخدم اقتصاد الحرب، لكن في الحالة اليمنية لم تتخذ أي إجراءات، بل حدث العكس، حيث تم قطع إيرادات النفط والغاز وتعطيل أنشطة إيرادية كانت تدعم الخزينة قبل الحرب.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم نتائج البحث تتسق مع الدراسات السابقة، من حيث انعكاس الحروب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة الاختلافات تعود إلى اختلافات في طبيعة الصراعات الداخلية وطبيعة تغذيتها الخارجية.

التوصيات

تتصل التوصيات بالمعالجات للمرحلة الآنية في ظل اقتصاد الحرب، وذلك من خلال البحث عن الموارد الحقيقية وعدم اللجوء إلى المديونية نظراً لأنها تفاقمت خلال الثلاث سنوات الأولى للحرب حيث أصبحت تهدد وضع الاقتصاد وعيها غير قادر الاقتصاد على تحملها. وتقتصر المعالجات بشكل أساسي على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة، لان العجز أو الاختلال بميزانين يعكس أثرهما على معالجة الاختلال في بقية المتغيرات الكلية، وهي سعر الصرف والتضخم والمديونية والنتائج المحلي الإجمالي، ومن ثم المستوى المعيشي للسكان، وتتمثل بما يلي:

- 1- يتطلب إعادة تصدير النفط والغاز، والعمل على رفع مستوى الإنتاج للحقول النفطية، للدولة والشركات الأجنبية وتوفير الشروط والظروف اللازمة لتحقيق ذلك.
- 2- تشغيل مصافي عدن، وتفعيل المؤسسات الإيرادية، كما يتطلب البحث عن موارد جديدة مثل فرض ضريبة الرفاهية على السيارات والسلع الكمالية، وإعادة رفع مستوى التعريفات الجمركية إلى ما كانت عليها سابقاً بالقرار رقم (23) لسنة 1999، ورفع كفاءة مصلحة الضرائب لتحصيل الفاقد في الضريبة الناجم عن التهرب الضريبي.
- 3- العمل على تحقيق برنامج تكشف للإنفاق العام وترشيده ورفع كفاءته.
- 4- الحد من تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض المصرفي، والبحث عن بدائل تمويل حقيقية، كما هو الحال رفع الضرائب على الجمارك.
- 5- تفعيل أداء جهاز الرقابة والمحاسبة للحد من الفساد في مؤسسات الدولة، بغية تفعيل الإيرادات العامة، وتنميتها بدلاً من الدين العام الذي أضحى خطراً يهدد كيان الاقتصاد وغير قابل للعلاج في المستقبل.
- 6- تفعيل أداء وزارة النفط للقيام بعملية الاستيراد والتوزيع للمشتقات النفطية، والحد من عملية احتكار استيراد المشتقات النفطية، وتوفير الإيرادات لخزانة الدولة بدلاً عن ذهابها إلى جيوب المحتكرين لاستيراد وتوزيع المشتقات النفطية.
- 7- تفعيل أداء مؤسسات الموانئ وخصوصاً ميناء عدن، لتفعيل نشاطها وتنمية إيراداتها.
- 8- تفعيل القانون رقم 19 لسنة 2001 بشأن الضريبة العامة على المبيعات، من خلال تنفيذ ضريبة المبيعات العامة 10% على مستوردات التجار بدلاً من 5%.
- 9- رفع سعر المشتقات النفطية في مأرب بشكل متوازن وبما يحد من التهريب وخلق الأسواق السوداء،

أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني
دراسة تحليلية وصفية للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)
د. عبده مدهش صالح الشجري

ورفد الموازنة المحلية والعامة بالإيرادات.

10- يتطلب توفير بيئة جاذبة لنشاط القطاع الخاص تتمثل في تفعيل الحماية القانونية، وتحقيق تكافؤ الفرص والشفافية والمساءلة والمحاسبة وتبسيط الإجراءات لنشاط الأعمال.

11- العمل على توفير الأمن والتسهيلات اللازمة للشركات في مدينة عدن بغية نقل بيوتها المالية من العاصمة صنعاء إلى العاصمة التجارية عدن.

12- إن قضية تطبيق اتفاق الرياض وتمكين الحكومة في المقدرة على اتخاذ القرار والإشراف على مؤسساتها قضية محورية في تعافي الاقتصاد، وأن الحديث عن دور للحكومة في أداء مهامها في الجانب الاقتصادي والخدمي بدون أن يكون لها ذراع أمني لتحقيق برنامجها سيبقى مجرد حديث أمنيات يفتقر إلى الموضوعية.

المصادر:

أولا المصادر باللغة العربية:

١- البحوث والمقالات:

١- الحميري، محمد أحمد، (23. يناير 2018)، اقتصاد الحرب في اليمن: التدابير الاقتصادية لجماعة أنصار الله "الحوثيين" بعد سبتمبر "2014" المركز الديمقراطي العربي

<https://democraticac.de/?p51726=>

٢- خليل، شذا، (11 أكتوبر 2018) الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،

<https://rawabetcenter.com/archives/75567>

٣- مصطفى نصر، مركز الدراسات والإعلام اليمني (2018)، تقرير مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2018، تعز، <http://economicmedia.net/wp-content/uploads/2019/02/AREconomicReport2018.pdf>

٤- (غير معروف الاسم)، اقتصاد الحرب، المعرفة،

<https://www.marefa.org/>

مركز أبعاد للدراسات والبحوث، (25 مارس 2019)، 2018 بين اقتصاد الحرب ومطاردة الموت، <https://abaadstudies.org/news.59798-html>

ب- التقارير والدراسات والنشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوى، 2019)، دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية النشرة (37)، الأمم المتحدة، نيويورك.

٢- البنك الدولي، (20 يونيو 2016)، مؤسسة التمويل الدولية، مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية-السنة المالية 2017-2018 .

٣- البنك الدولي، (شئاء 2019)، اليمن- تقرير موجز يرصد الاوضاع الاقتصادية.

٤- البنك الدولي، (ديسمبر 2019) التقرير الشهري «أحدث المستجدات الاقتصادية باليمن»

٥- البنك الدولي، تقارير نشاط الأعمال على الرابط

<file:///C:/Users/win10/AppData/Local/Temp/DB10-ArabWorld->

- 6- تقارير منظمة الشفافية العالمية على الموقع www.transparency.org/files
- 7- التقارير السنوية تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية على الموقع <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness>
- 8- الحديدي، دانة، (17 أكتوبر 2016)، س و ج كل ما تريد معرفته عن اقتصاد الحرب، صحيفة اليوم السابع المصرية <https://www.youm7.com/story2926016//17/10/2016/>
- ج- التقارير والدراسات والنشرات الصادرة عن الجهات الرسمية اليمنية
 - 1- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يونيو 2018، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد(34).
 - 2- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (سبتمبر 2020)، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن- العدد(52)
 - 3- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مارس 2016، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية، العدد(12).
 - 4- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2004، صنعاء.
 - 5- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2017، صنعاء.
 - 6- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2015، صنعاء.
 - 7- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2016، صنعاء.
 - 8- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2008، صنعاء.
 - 9- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2010، صنعاء.

ثانيا: المصادر باللغة الانجليزية

- 1- Bruno Schönfelder(2005) THE IMPACT OF THE WAR 1991 – 1995 ON THE CROATIAN ECONOMY. A CONTRIBUTION TO THE ANALYSIS OF WAR ECONOMIES, Economic Annals no 166, July 2005 – September 2005.

- 2- Clifford F. Thies and Christopher F. Baum, (winter 2020), The Effect of War on Economic Growth, Cato Journal, Vol. 40, No. 1. Cato Institute. DOI:10.36009/CJ40.1.10
- 2-Ginny Hill, Peter Salisbury, Léonie Northedge and Jane Kinninmont, (2013), Yemen: Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict, A Chatham House Thomas.
- 3- Julian Paul Ehmer, On the Economic Consequences of Civil Conflict The Case of Sierra Leone, International Development Studies, BIN 880904-218-090
- 4- Imai, Kosuke and Weinstein, Jeremy (June 2000), Measuring the Economic Impact of Civil War, CID Working Paper No. 51 June 2000, Harvard university.
- 5-Plumper and Eric Neumayer, (Summer 2006) , the Unequal Burden of War: The Effect of Armed Conflict on the Gender Gap in Life Expectancy, International Organization 60, pp. 723754-.
- 6- Serneels. Pieter and Verpoorten, Marijke (2012). The Impact of Armed Conflict on Economic Performance: Evidence from Rwanda, Journal of Conflict Resolution 201X, Vol XX(X) 138-.
- 7- Peace Research Institution Oslo (2012). Development consequents of armed conflict, World Development Vol. 40, No. 9, pp. 1713-1722, 2012.
- 8-Institute for Economics & Peace (IEP), ECONOMIC CONSEQUENCES OF WAR on the U.S. ECONOMY, New York.